"عن الأخلاق الطبية" في تراثنا الإسلامي

أ.د. مصطفى لبيب عبد الغني(*)

توطئة:

مُستقرٌّ عند أهلِ الذكر أنه لا يَصِحُّ القطعُ بحكم من الأحكام عن وقائعِ الماضي في غَيْبة الوثائقِ الصحيحة. ولئن كان يلزم أنْ نقفَ من تراثنا موقف التلامذة المجتهدين فذلك لأنه لن يتيسَّرَ لنا فهمُه والوقوفُ على كنهه أو الكشف عن جانبٍ ما من جوانبه إلا بالدراسة النصيَّة المتأنية التي تجعل التراث ينطقُ بما فيه(١).

ولسنا نُجَانِبُ الصوابَ إنْ قلنا: إنَّ معرفتَنا الراهنة بالتراث العلمي الإسلامي لا تزال عند مستوياتها الدنيا. وبسبب فقدان أكثرِ نصوصه، ولتواري ما بقي منه مبدّدًا في أرجاء العالم دونما نشر أو تحقيق، ولقناعتنا بأنَّ النذرَ اليسيرَ المنشور منه بمثابة قطرات في بحر زخّار ولم يحظ بعد - برغم ذلك - بالتحليل الكاشف عن مضمونة الأصيل المبين عما قد يوجد فيه من استباق معرفي فإنه يصعبُ التعرّفُ الحقيقي على هذا التراث، فضلاً عن الحكم عليه ولو على سبيل التقريب.

لا بديلَ عندنا من العكوف على النصوص العلمية - بعد توثيقها - لدراستها دراسةً متعمّقةً تكشفُ عن جوانبها. ومن التهوّر أن تستبدَّ بالبعضِ منّا رَغْبةٌ جَامحةٌ فيصادر ابتداءً على جدوى العكوف على تراث ولّى زمانُه وتجاوزتْهُ معارفُ عصرِنا فلم يعد يُمثّل - في أَحْسنِ حالاته - إلا طائفةً

(*) أستاذ الفلسفة الإسلامية وتاريخ العلوم بكلية الآداب - جامعة القاهرة.

(١) أحيانًا ما يعيبُ علينا بعض المتصدّرين للترؤس - في الحلقات العلمية - أننا نقرأ دائمًا من نصٍّ مكتوب، وأن قراءتَنا للنصوص لا تعدو قراءة التلاميذ التي هي أبعد ما تكون عن قراءة الفلاسفة المجدّدين القادرين على ارتجال الحكمة شفاهة! فيتناسون بذلك أهميةَ المعايير الدقيقة التي يجب أن تضبطَ عمل الباحثين في تراث لا يُعرف منه الآن إلا أقل القليل. ولسنا نرى في ذلك غير عرض لمرض تصدُّع الهويّة المقترن حتمًا بتضييع المنافع الحقيقية في الفهم والارتقاء؛ فالنصوص وحدها هي برهان الدعاوَى وسند الأحكام المقبولة عند كل ذي عقل سليم ينظر نظرةً منصفة إلى التراث.

من الأخطاء أو من الحقائق الجزئيّة القاصرة. وقد تكشفُ بواعثُ هذه النظرة عن انسياق أصحابها وراء وَهْم "مركزية" الحضارة الأوربية في التاريخ الإنساني.

مقدمة:

مَبْحثُ "الأخلاق الطبية" مَبْحثٌ أصيلٌ من مباحث علم الطب، وهو يتناول جملةَ الإلزامات المهنيّة للأطباء التي نجدُ صيغةً قديمةً لها فيما عُرف بـ "قَسَم أبقراط"، والتي ربما كشفت عنها - كذلك - وثائقُ أقدم، مثلما جاء في قانون "حامورابي"، وذلك القسم الذي لم ينفكّ عن تراث التأليف الطبي على مر العصور.

وتظهرُ الأخلاقُ الطبيّة اليوم - من منظورها الرَّحْب - مشتملةً على مسائل الأخلاق والعدالة الخاصة بالصحة وبالميادين المتصلة بها. وغالبًا ما يُستخدمُ مصطلح "الأخلاق الحيوية" Bioethics مرادفًا لـ "الأخلاق الطبيّة" Medical ethics، برغم اشتمال الأخلاق الحيوية على أمور تتعلق بالبيئة. وعلى أية حال، فإنَّ الأخلاقَ الطبيّة تبيّن ما يجبُ أنْ تكونَ عليه علاقةُ الطبيب بالمريض بأبعادها المختلفة؛ من قبيل الموافقة على العلاج، وتحرّي الصّدق المتبادَل، وتوافر الثقة والمودّة. وتتناول الأخلاقُ الطبية - كذلك - فقدانَ اليقين المصاحب أحيانًا لسياقات تتطلّب بالضرورة إخلاص الأطباء، مثل: التجريب الطبي على الآدميين، وحقوق الإسعاف العامّة، والرغبة في التكسُّب.

وفي كُلّ مرحلة من مراحل تطوّر علْم الطبّ تجدُ مَسائلَ، وذلك من قبيل: مشروعيّة نقل الأعضاء، أو مصيرِ الأطفال المبتسرين حديثي الولادة، أو التوقف عن علاجات تحفظ الحياةَ على الطاعنين في السنّ، والممارسات الطبية مع مَنْ لا يكونون مؤهّلين لاتخاذ قراراتهم بأنفسهم بما في ذلك طبّ الأطفال والطبّ النفسي، وكذلك قضايا الوراثة المستحدثة التي تشتمل على اختيار الذرّية بما يؤثّرُ في أعضاء الأسرة، وقضايا الإنجاب الصناعي. كما اتسعت مجالاتُ الأخلاق الطبيّة لتشمل - إلى جانب ما يَخُصُّ الطبيبَ والمريض - المؤسّساتِ الطبيّة ذاتها ومصادر تمويلها، وما يتّصل بحقوق المَرْضى في رعاية أفضل، وحقوق الموتى، وحرية النساء المطلقة في قرارات الإنجاب أو في الإجهاض،

وحريّة الأفرادِ في إنهاءِ العلاجِ أو حقّهم في الانتحار. كما يرتبطُ بالأخلاقِ الطبيّة خدماتُ التمريضِ وضمانات نجاحها. وفي ذلك كلّه تظهرُ الأخلاقُ الطبيّةُ بما هي فرع تطبيقي من الأخلاقِ المهنيّة عمومًا، تلك التي تشتمل على سائر فروع النشاط الإنساني في حاضره ومستقبله.

ولجلالِ هذا الموضوع وخطرِه اقترنَ وجودُ علمِ الطبِ منذ نشأته بتأكيد مجموعة من القيم الأخلاقيّة الحاكمة لعملِ الطبيب في ضوء ما ينبغي أن يكون؛ وهي قيمٌ مُسْتلهَمةٌ - بالطبع - من كلِ ما يؤثر في السلوك الإنساني على وجه العموم، ويحدّد له أهدافه ومساراته.

وبما أنَ العلْمَ وراثةٌ كريمةٌ تتناقلُها الأجيالُ عصرًا بعد عصرٍ في خبراتٍ متصلةٍ - أصبح تاريخُ العلمِ جزءًا حميمًا من العلم نفسه. وتطوّرُ العلْمِ في التاريخِ - على مستوى النظرية وعلى مستوى المنهج - محكومٌ بسياجٍ من القيمِ الخُلقيّة والاجتماعيّة، حتى إنَ مظاهرَ التفرّدِ والنبوغِ عند العباقرة الذين يصنعون للعلم تاريخه - لا يتيسّرُ لنا فهمُها تمامًا بمعزل عن هذا السياق العام له.

ترَى هل نالت مثل هذه المباحثُ العصريّة في الأخلاق الطبيّة اهتمامَ البعض من أطبّاء المسلمين؟ وإنْ كان ذلك كذلك، فما هي حدودُ معالجتهم لها؟ وما هي عناصرها الأساسية؟ وإلى أيّ حَدٍ تلازمت نظراتُهم مع نظرات أطبّاء اليونان؟ أَمْ تجاوزت مباحثُهم مباحثَ اليونان؟ وهل ثمّت استباقٌ ما عندهم لمباحث المعاصرين[1]؟

مثل هذه الأسئلة لا تتيسّرُ الإجابة التقريبية عليها إلا بَعْد فَحْصٍ دقيقٍ للوثائق الطبيّة، وتحليلها تحليلاً دقيقًا.

الأسس الدينية للأخلاق الطبية عند المسلمين:

إنَ مَبْحثَ الأخلاقِ الطبيّة - شأنُه شأن أيّ مَبْحثٍ من مباحث الحضارة الإسلاميّة - لا يُمْكنُ تناولُه بمَعْزلٍ عن العقيدة الإسلاميّة ونظرتها الخاصّة إلى الطبيعة الإنسانيّة وتحديدها لعلاقة الإنسانِ بخالقه وعلاقته بنفسه وبغيره.

---

(١) من الثابت استيعاب الأطباء المسلمين لما جاء - مثلاً - في كتاب أبقراط "الأيمان والعهود"، وفي كتابيْ جالينوس: "مِحْنة الأطباء"، و"في أنَ الطبيبَ الفاضلَ يجب أن يكونَ فيلسوفًا".

والإسلامُ دينٌ اكتملت فيه العقيدةُ التي جاءت خطابًا لعموم الإنسان العاقل، واكتملت فيه الشريعة المنظِّمة لمبادئ الفعل على مستوى الفرد والجماعة، واقترنت صحّةُ الاعتقاد على الدّوام بالعمل الصّالح. وقد زكّى الإسلامُ قِيَمَ الحقّ والخير والجمال، واستقرّ في وعي المُسْلم - في الأساس - أنّ "الحكمة ضالّة المؤمن"، وأنّ ما ينفع الناس يمكثُ في الأرض.

دَعْوةُ الإسلام إذن هي دعوة إلى العمل؛ عمل يُراقبُ الإنسانُ فيه خالقه في السرّ والعلن. ولأنّ الفعْلَ الإنسانيَّ هو في أساسه علاقةٌ بين الأنا والآخر؛ وَعَى المسلمُ حقًّا أنّ الدينَ النصيحة، وأنّ مَنْ دَلّ على خير فله مثل أجر فاعله، وأنّ مَنْ كتَمَ علْمَه عن أهله أُلجمَ يوم القيامة لجامًا من نار، وأنه لايحتكرُ إلا خاطيء، وأنّ "خير الناس أنفعهم للناس"؛ إذ الخلقُ كلّهم عيالُ الله، وأحبّهم إلى الله أنفعُهم لعياله، وأنه حيث تحقّقت المصالحُ فثَمّ شرْعُ الله، وأنّ دَرْءَ المفاسد مُقدّمٌ على جَلْب المصالح. ولقد تحوّلَ هذا الوعيُ الذاتي بالواجب إلى تشريعٍ إجرائيٍّ صيغتَه: "افعل كذا ولا تفعل كذا"، وفقًا للظروف والحاجات المتجدّدة انطلاقًا من الأصول الثابتة.

على أنّه يلزمُ التنبيهُ ابتداءً إلى أنّ علماءَ الإسلامِ ومفكّريه كانوا على دراية بالتّمايز بين الأنساق المعرفيّة؛ فأدركوا أنّ العلْمَ الإنسانيّ ليس دينًا، وأنّ عقائدَ الدين الموحاة المطلقة الصدق ليست علْمًا من جنس ما نعرفه عن معنى العلم الإنساني في التاريخ. وبوسعنا أنْ نقرّرَ - خلافًا لما هو مظنون - أنّ الوَعْيَ بهذا وصل إلى حَدّ أنّهم لم يأخذوا علْمَهم من الدين، بل أخذوا دينَهم من العلْم، وإلى حَدّ اعتبار المجاهدة العقلية هي العبادة الحقيقية[1].

---

(١) وفي ذلك يقول أبو حامد الغزالي في كتابه "معراج السالكين": إنّ "العلْم هو السُّلّم المؤدّي إلى معرفة الله سبحانه، فهو الخطُّ المكتوب المودَع المعاني الإلهية، والعقلاءُ على اختلاف طبقاتهم يقرأونه. ومعنى قراءتهم له فَهْمُهم الحكمةَ التي وُضع دالاً عليها"، أو كما يقول في "إحياء علوم الدين" (كتاب عجائب القلب): "إنّ مَنْ لم تكن بَصيرةُ عَقله نافذة فلا تعلق به من الدين إلا قشوره، بل خيالاته وأمثلته دون لبابه وحقيقته... فلا تُدرَك الأمورُ الشرعيّة إلا بالأمور العقلية... والنقل جاء من العقل وليس لك أن تعكس... والمُقلّد الأعمى إذا تأمّل أمورَ الشرع يتراءى له أمورٌ متناقضة، وهي كذلك بالإضافة إلى فهمه، ثمّ قد يجنيُ نفسُه عن التأمّل فيه لضعف عقله وخورِ طبعه، فيتكلّف الغفلة عنه خيفةَ أنْ ينكسرَ تقليدُه فيُدرك تناقضه فيتحيّر ويبطل يقينُه. ولو نظرَ بعين البصيرة لبطل التناقض ورأى كل شيءٍ في موضعه".

واستنادًا إلى وَعْي علماء الإسلام بأَنّ حقائقَ الدين لا تتعلَّقُ تعلّقًا أساسيًّا بنظريّات علميّة بعينها: إثباتًا أو نَفْيًا نجد ابنَ خلدون على سبيل المثال يُتابعُ ما تقرَّرَ عند سلفه من علماء الإسلام؛ فيُصَادرُ على جدوى ما نُطْلِقُ عليه حديثًا "أَسْلَمة العلوم"، ويتوقّفُ عند مفهوم "الطب النبوي" مفرّقًا في ذلك بين ما هو دينٌ وما هو علم(١).

على أنَّ هذا النقد للأنساق المعرفيّة والتمييز بين المعرفة الدينية الموحاة والمعرفة العلمية الإنسانية لا يَعْني القطيعةَ وانعدامَ الصّلة، وإنما يكشفُ بالفعل عن تآزرٍ حقيقيّ؛ فالعلم يستندُ إلى قاعدة إيمانيّة طالما أَنَّ التفكيرَ العقليَّ ذاته هو فعل من أفعاله الإيمان. وعلى ذلك تقرّرت عند الطبيب المسلم علاقةٌ تبادليّة بين أحكام الشرع وأحكام الطبّ. ولقد حرص الأطبّاءُ المسلمون على بيان الصلة بين العلم الإنساني، من حيث هو نشاط معرفي له طبيعةٌ تخصّه، وبين نسق القِيَم الذي يتشكّل في المجتمعات وفق معايير نفعيّة أو دينيّة، كما حرصوا ـ أيضًا ـ على التفرقة بين النشاط العلمي، الخارج بطبيعته عن دائرة التحليل والتحريم، وبين التطبيق العملي من أجل السيطرة على الواقع وحل مشكلاته(٢).

---

(١) وفي ذلك يقول ابنُ خلدون: "للبادية منْ أهل العمران طبٌّ يبنونه - في غالب الأمر - على تجربة قاصرة على بعض الأشخاص، متوارثًا عن مشايخ الحيّ وعجائزه. وربما يصحّ منه البعضُ، إلا أنه ليس على قانون طبيعي، ولا على موافقة المزاج. وكان عند العرب من هذا الطب كثيرٌ، وكان فيهم أطباء معروفون كالحارث بن كلدَة وغيره. والطبُّ المنقول في الشرعيّات من هذا القبيل، وليس من الوحي في شيء. وإنما هو أمرٌ كان عاديًا للعرب، ووقع في ذكر أحوال النبي ﷺ من نوع ذكر أحواله التي هي عادة وجبلة، لا من جهة أَنَّ ذلك مشروعٌ على ذلك النحو من العمل؛ فإنه صلى الله عليه وسلم إنما بُعث ليعلمنا الشرائع، ولم يُبعث لتعريف الطبّ ولا غيره من العاديّات، ولقد وقعَ له في شأن تلقيح النخلِ ما وقع، فقال: "أنتم أعْلم بأمور دنياكم". فلا ينبغي أن يُحمل شيءٌ من الطبّ الذي وقع في الأحاديث الصحيحة على أنه مشروع؛ فليس هناك ما يدل عليه، اللهمّ إلا إذا استُعمل على جهة التبرّك وصدق العقد الإيماني، فيكون له أثرٌ عظيمٌ في النفع. وليس ذلك في الطب المزاجي، وإنما هو من آثار الكلمة الإيمانية، كما وقع في مداواة المبطون بالعسل".
انظر: ابن خلدون: المقدمة، تحقيق وتعليق: علي عبد الواحد وافي، ص١١٤٤.

وأساسُ هذا الرأي عند ابن خلدون ما رواه الإمام مسلم في صحيحه من قول النبي ﷺ: "إنما أنا بشرٌ، إذا أخبرتُكم بشيء من أَمْرِ دينكم فخذوا به [وفي رواية: فإنما هو وحيٌ]، وإذا أمرتكم بشيء من رأيي فإنما أنا بشر، وأنتم أعلم بأمور دنياكم".

(٢) نذكر هنا ـ على سبيل المثال ـ قولَ أبي القاسم الزهراوي (ت ٤٠٤هـ/ ١٠١٣م) عن "الإخصاء" Castration : "إن الإخصاء في شريعتنا محرمٌ؛ ولهذا ينبغي لي ألا أذكره في كتابي هذا. وإنما ذكرته لوجهين: أحدهما ليكونَ ذلك في علم الطبيب إذا سُئل عنه وليَعْلمَ علاجَ مَن اعتراه، والوجهُ الآخر أنا كثيرا ما نحتاج إلى إخصاء بعض الحيوان لمنافعنا". انظر: أبو القاسم الزهراوي: التصريف لمن عجز عن التأليف، (المقالة الثلاثون، الفصل التاسع والستون، الباب الثاني). =

إنَّ عِلْمَ الطبِّ - في نظر علماء الإسلام - شيءٌ غير المأثور الديني أو خبرات العرب زمنَ البعثة النبويّة أو بعدها، وهو لا يتأتى للمرء إلا عن درايةٍ بأصوله وإحكامٍ لمقدّماته، وبطول مزاولة المرض واكتساب المعارف المتعلّقة به، وليس شريعة كلِّ واردٍ يزاحمُ أهلَه. ولذلك فإنه على رأي ابن رشد - الفقيه التقي وقاضي قضاة زمانه في قرطبة - لا يُعْذر من أخطأ عن جهالة، وهو في ذلك يتمثل - أيضًا - الحديثَ النبويَّ الشريف: "من تطبّب ولم يُعلم منه الطب قَبلَ ذلك فهو ضامن"[1].

ومع الوعي بالتمايز بين العقيدة الإسلامية والنظريّات العلمية ظلّت العلاقةُ حميمةً بين الدين وبين العلم من منظورِ القيمة الأخلاقية على وجه الخصوص، تلك القيمة التي يتحدد في ضوئها مصدر الإلزام، أو الالتزام بما ينبغي أن يكون عليه الفعلُ الإنسانُي، والتي يتحدّدُ على أساسِها التوازنُ بين الحقوقِ الأساسيّة للطبيعة الإنسانيّة وبين الواجباتِ المفروضة للحفاظ على هذه الحقوق وعدم الافتئات عليها. وحرصت العقيدةُ الإسلاميّةُ على تربيّة الضمير الأخلاقي؛ فالإسلامُ جاءَ ليتمّمَ

= وموقفُ الزهراوي واضحٌ هنا تمامًا، فلا مصادرة على العِلْم لحساب الدين، ولا خلط بينهما يؤدّي إلى ضررٍ محقّق، ولا صدام يفتقدِ إلى أيّ مشروعية دينية أو علمية.

ولمّا كان نَقدُ النسق المعرفي في مجموعه أساسًا للتمييز الهامّ بين حدود العلم - ومن أقسامه علم الطبّ - وبين حدود الدين دون خَلط أو تداخل حرص ابنُ رُشْد (ت ٥٩٥هـ/ ١١٩٨م) على بيان علاقة التآزر بين العلم والدين؛ فنراه يقول في معرض الحديث عن "جوازِ التداوي بالأدوية المطبوخةً والتي هي أشبه بالخمور العتيقة": "في هذه الحال يرجع الطبيبُ إلى الفقيه من جهة، والفقيهُ إلى الطبيب من جهة. أمّا رجوعُ الفقيه إلى الطبيب فمن جهة أنَّ الفقيهَ يأخذ من الطبيب مقدارَ الاضطرار فيحلل أو يُحرّم، لقوله تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلاَّ مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾، والطبيبُ يأخذ من الفقيه مقدار الحُرْمية فيأمر بالدواء أو يتجنّبه إلى غيره". انظر: ابن شد: كتاب الترياق (ضمن رسائل ابن رشد الطبية)، تحقيق: جورج قنواتي وسعيد زايد، ص٤٢١.

وينحو منحى ابن رشد ويزيده تفصيلاً قول معاصره موسى بن ميمون القرطبي (ت١٢٠٤م) - الطبيب اليهودي الذي نبغ في بلاط الأيوبيين بمصر - في مقالته "بيان الأعراض" التي كتبها حوالي سنة ١٢٠٠م: "وقد علم المشترعون كما علم الأطباءُ أنَّ الخمرَ فيها منافع للناس، ويلزم الطبيبَ من حيث هو طبيبٌ أن يُخبرَ بالأمر النافع: سواء أكان ذلك حرامًا أم حلالاً، والمريضُ مخيّرٌ أنْ يفعل أو لا يفعل. وإن سكتَ الطبيبُ عن وصف كلِ ما ينفعُ: حرامًا كان أو حلالاً فقد غشَّ ولم يبذل النصيحة، وقد عُلم أنَّ الشرعَ يأمرُ باستعمال ما ينفعُ في الأجلِ ويُجبر عليه، وينهى عما يضرُّ في الأجل ويُعاقب عليه. والطبُّ يشيرُ بما ينفعُ ويحذر مما يضرُّ، ولا يُجبر على هذا ولا يُعاقب على ذلك؛ بل يعرضُ الأمرَ على المريضِ على جهة المشورة والمريض المخيّر، والعلّة في ذلك بيّنة؛ لأنّ ضررَ ما يضرُّ من جهة الطب ونفع ما ينفعُ لا يحتاجُ لجبر ولا عقاب، وتلك الأوامر والنواهي الشرعيّة لا تتبيّنُ في هذه الدار ضررُها ولا نفعُها، بل ربما يُخيّل إلى الجاهل أنّ كلِ ما قيل إنه يضرُّ لا يضرُّ، وكلِ ما قيل إنه ينفع لا ينفعُ. أمّا الشريعة فتحثُّ على فعل الخيرات وتعاقبُ على الشرور؛ كل ذلك إحسانًا إلينا ورفقًا بنا لجهلنا، ورحمة لنا لضعف إدراكنا". تراجع مجلة Janus xxxll، p.53-54: نقلاً عن: إسرائيل ولفنسون: "موسى بن ميمون"، ص١٥٦.١٥٧، القاهرة ١٩٣٦.

(١) أخرجه النَسائي وأبو داود وابن ماجه والحاكم، من حديثِ عمر بن شعيب عن أبيه عن جده.

مكارمَ الأخلاق وليحقّقَ الكمالَ الإنسانيَّ لخليفة الله على الأَرْض، وتلازم في الإسلام حُسْنُ الخُلق مع صحّة الإيمان؛ إذ أَنَّ أَكْملَ المؤمنين إيمانًا أحسنُهم أخلاقًا، وأنه لا دينَ لمن لا خُلقَ له.

ولأنَّ الإسلامَ دينٌ للعالمين لم يَأْت خطابُه لجماعة بعينها، وإنما جاءَ خطابًا عامًّا للنوعِ الإنساني غير مقيّدٍ بقيودِ الزمان والمكان، بما يُرسّخُ في أعماقِ المسلم حقيقةَ الأخوّة الإنسانيّة والارتباط الوثيقَ بين الفرد والجماعة الإنسانية، وجاء دعوةً إلى التعرّف على المختلفين من البشر، وهو ما من شأنه أَنْ يَسْتهدفَ وحدةَ النوعِ الإنساني برغم ضروبِ التباين وعوامل الاختلاف. ولعلّ من الدلائلِ على صلاحيةِ هذه العقيدة في الزمان والمكان ذلك النجاحَ العمليّ غير المسبوق للمبرّزين من مختلف الجماعاتِ الإنسانيّة - على تباين مللِها ونحلِها وأعراقِها وموروثِها الثقافي - التي استظلّت بظلِّ الدولة الإسلامية في فترات صحوتها واستجابتها الصحيحة لعقيدتها.

لقد تقرّرت في عقيدة الإسلامِ جملةٌ من المباديء المترتّبة على أصل التوحيد واعتبار الله - سبحانه وتعالى - هو وحده الخالقُ القادرُ على كلِّ شيءٍ، والذي يبدأ الخلق ثم يعيده. من هذه المباديء المقرّرة: حقّ الحياة وضرورة المحافظة عليها. واقترن هذا الحقُّ بجوهرِ الإيمانِ الصحيحِ بالألوهية؛ ومن ثَمَّ عُدَّ فعْلُ العقلِ جريمةً لا تُغْتفر ولا توبةَ لمقترفها؛ إذ القاتلُ مُشْركٌ ينازع الله - جَلَّ شأنُه - حقَّه المطلق في أَنْ يهبَ وحده الحياةَ وأن يحدّدَ الآجال. وجاءت آياتُ القرآن الكريم صريحةً في تأكيد هذا المبدأ[1].

ومن المباديء الإسلاميّة الموجّهة للإنسانيّة إلى الحَياة الفاضلة اعتبارُ الفردِ من أفراد الإنسان ممثّلاً للنوع بأَسْرِه، وعلى هذا كانت مشروعيّةُ الفعْلِ الإنساني وصَلاحُه في كونه فعلاً يَصْلحُ للتطبيقِ

---

(١) مما ورد في الذكر الحكيم من قول الله - سبحانه وتعالى - في هذا المعنى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ (النساء: من الآية ٢٩)، ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً﴾ (النساء: من الآية ٩٢)، ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ (النساء: ٩٣)، ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ (الأنعام: من الآية ١٥١).

وأساسُ انعدام مشروعيّة الانتحار أنه كفرٌ بالنعمة وكفرٌ بالرحمة.

وفي بيانِ أَنَّ قتْلَ النفسِ التي حرّمها الله إلا بالحق إنما هو قرينٌ للكفر بالله سبحانه - جاء قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ... وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ (الفرقان: ٦٨).

في كلِّ زمانٍ ومكانٍ، أي: يصلحُ أَنْ يكونَ قانونًا عامًّا وقاعدةً كليّةً. وجاء الخطابُ الإسلاميُّ - ممثّلاً في الحديث النبويِّ الشريف - صريحًا وحاسمًا وكلّيًا بأنّه "لا يؤمنُ أحدُكم حتى يُحبَّ لأخيه ما يُحبُّ لنفسه"، فكانت الأخلاقُ الإسلاميّةُ أَبعدَ ما تكونُ عن النزعات الفرديّة الضيّقة، أو النفعيّة التي تُعْلي من شأن المنفعة الفرديّة على حساب المنفعة العامة، أو تُعْلي من شأن المنفعة العامّة على حساب الفرد الواحد.

ومن هذه المبادئ الأساسيّة حقُّ الإنسان المطلق في المعرفة والنظر في الأنفس والآفاق، والنفاذ في أقطار السماوات والأرض لمَنْ كرَّمَه الله؛ فخلق له السّمْعَ والأبصارَ والأفئدةَ، ووعده بالهداية إنْ صدق جهادُه. وترتّبَ على ذلك أَنْ أَصْبحَ التعلّمُ المتّصل فريضةً عامةً، ولزم تقديرُ كلّ إسهامٍ معرفيٍّ يجيء من أيّ سبيل، فاستوعبت الثقافةُ الإسلاميّةُ على ذلك ما أَنجزَتْهُ الحضاراتُ السابقة، وعلى وجه الخصوص الحضارات: الفارسية والهندية واليونانية، مع الحرص على ضرورة الارتفاع فوق التقليد وعدم اعتماد صواب المنقول قَبْل نقده، والسعي الدائم لاكتساب المزيد من المعرفة التي لا تستوعبها - في لحظة ما - جهودٌ قُدّرت سلفًا، ولا يستوي في ذلك بالطبع الذين يعلمون والذين لا يعلمون، وتحددت قيمة المرء فيما يُحْسنه.

ولأنَّ الإنسانَ مسؤولٌ عما يفعله محاسبٌ عليه حسابًا عاجلاً في الدنيا وآجلاً في الآخرة - استوجبت مسؤوليته لزومَ الأَمْر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ ذلك الأمر الذي تجسّد في الإسلام في نظامٍ رائد من أنظمة الدولة الإسلاميّة عرف بنظام "الحِسْبة"، هَدفُه مراقبةُ حدود الالتزام بتقاليد مُخْتلف المهن ومواصفات الجودة التي تتطلّبها أعمالٌ بعينها. ولقد شمل نظامُ الحسبة - ضمن ما شمل - الرقابةَ على "البيمارستانات" التي كانت في زمانها من مفاخر الدولة الإسلاميّة، كما شمل: العيادات الخاصة للأطبّاء، وحوانيت الصيدلانيين، والعطارين، وأصحاب البيطرة[1]. وكان ذلك من أثر النظرة الإسلاميّة الصحيحة التي اقترنت فيها المعرفةُ بالفضيلة، واقترن الجهل بالرذيلة.

---

(١) عن نظام الحسبة في الدولة الإسلامية يُراجع - على سبيل المثال -: كتابُ "نهاية الرتبة في طلب الحسبة"، الذي ألفه عبد الرحمن ابن نصر بن عبد الله الشّيْزَري النبراوي (ت٥٨٩هـ - ١١٩٣م) للسلطان صلاح الدين الأيوبي، وقد أثبت الشّيْزَري في مقدمة كتابه الحديثَ النبويَّ الشريفَ: "استعينوا على كلِ صنعةٍ بصالحِ أهلِها". =

ويمكن القول بأنّ هذه المبادئ الدينية قدْ حكمت بالفعل تطوّرَ علْم الطبّ في الحضارة الإسلاميّة؛ تلك الحضارة العالميّة التي احتضنت كلّ الخبرات الحيَّة لمختلف الثّقافات، وسارت بها على طريق الارتقاء بحيث أُتيح للإنسانيّة – لأوّل مرة في التاريخ – أنْ تُفكّرَ معًا، وأنْ تَعْملَ معًا لتحقيق المصالح المشتركة متخطية قيودَ الزمان والمكان، ومستخدمة لغة عالميّة هي اللغة العربية في ظلّ دولة إسلاميّة كفلت كلّ الحقوق لأصحاب الدّراية من أهْل الاختصاص على اختلاف أجناسهم وعقائدهم(١) .

الأخلاق الطبية:

تناول الأطبّاءُ في الحضارة الإسلاميّة مَبْحثَ الأخلاق الطبّيَّة فيما عُرف عندهم بـ "أدب الطبيب" . وجاءت كلمةُ "الأدب" جامعةً لكلّ ما يُحْترز به عن جميع أنْواع الخطأ في ممارسة المهنة على ضَوْء ما ينبغي أن يكون؛ الأمْرُ الذي يؤكّدُه استخدامُ كلمة "الأدب" في عديد من المؤلفات التي صدرت للتعبير عن التّقاليد الواجب اتباعُها في كلّ ميدان من ميادين العمل، مثل: أدب القاضي، وأدب الكاتب، وأدب العالم والمتعلم... إلخ.

= - وأيضًا يُراجع: كتاب "معالم القُرْبة في أحكام الحسبة"، الذي ألفه ضياءُ الدين محمد بن الأخوة ـ الذي عاش في مصر، ونشره R. Levy في لندن سنة ١٩٣٨.

- وكتاب "الاحتساب"، لعمر بن محمد الشامي.
- و"الرسالة الصلاحية في إحياء العلوم الصحية"، لهبة الله بن زيد بن حسن بن افرايم بن جميع الإسرائيلي، طبيب صلاح الدين الأيوبي.
- وكتاب "الخطط" ج٢، لتقي الدين المقريزي الذي انتُدبَ للحسبة عام ٨٠١هـ/ ١٣٩٨م ـ في القاهرة ومدن الدلتا المصرية .
- و"رسالة ابن عبدون " التي نشرها بروفنسال Levi Provencal، Journal Asiatique، 1934 .
- و"تاريخ البيمارستانات في الإسلام"، لأحمد عيسى ، القاهرة ١٩٢٨.

إلى غير ذلك من النصوص الكثيرة التي لا تزال مخطوطة.

(١) ممّا له دلالةٌ في هذا المقام ما أورده الجاحظ في كتابه "البُخلاء" عن أسد بن جاني الطبيب البغدادي : "كان أسد بن جاني طبيبًا، فأكسدَ مرةً فقال له قائل: السَّنةُ وبئةٌ والأمراضُ فاشية وأنت عالمٌ، ولك صبْرٌ وخدمة، ولك بيانٌ ومعرفةٌ، فمن أين تؤتى من هذا الكساد ؟ قال: أمّا واحدةٌ فإني عندهم مسلم، وقد اعتقد القومُ قَبْل أنْ أتطببَ . لا قبل أن أُخْلق . أنّ المسلمين لا يفلحون في الطب. واسمي ثانية أسد، وكان ينبغي أنْ يكونَ اسمي صليبًا ومرايل ويوحنا وبيرا . وكنيتي أبو الحارث، وكان ينبغي أن يكون أبو عيسى وأبو زكريا وأبو إبراهيم. وعَليَّ رداءُ قطنٍ أبيض، وكان ينبغي أن يكون رداء حرير أسود . وأخيرًا لفظي عربي، وكان ينبغي أن تكون لغة أهل جنديسابور". انظر: الجاحظ : البخلاء ، تحقيق: طه الحاجري. القاهرة ١٩٤٨ . ص٢٨٥ .

وحَفَلَ التأليفُ الطبّي عند المسلمين بمصنّفات كثيرة تناولَ أصحابُها بالدراسة أَخْلاقَ الطَّبيب[١]. وقد عَالجَت هذه المصنَّفاتُ مباحثَ ثلاثة أساسيّةً اشتملت على:

أولاً: ما يجبُ على الطبيب اعتقادُه، والآدابُ التي يُصْلحُ بها نفسَه وأخلاقَه.

ثانيًا: محنةُ الطبيب، أو: بيانُ المؤهّلات والشروط العلميّة والبدنيّة والنفسيّة اللازمة لحُسْنِ مزاولة المهنة.

ثالثًا: ما ينبغي للطبيب أن يحذرَه ويتوقّاه، وبيانُ الحدود المشروعة لعمل الطبيب.

ومَع إدْراكنا للثورة الهائلة التي حدثت في الطبّ الحديث في أساليب التشْخيص والعلاج، ولدور التكنولوجيا المعاصرة في اكتشاف الكثير من الأمراض وفي تطوير أساليب علاجها على نحْوٍ لم يكن مُتاحًا من قبل، وبرغم المسافة الهائلة التي قَطَعها الطبُّ الحديثُ بقفزات متسارعة باعدت بينه وبين المرحلة التي توقّفَ عندها طبُّ المسلمين - فإننا نرى من الأهمية بمكان أَنْ نَكْشفَ عن نظرة الأطبّاء في الحضارة الإسلاميّة إلى أخلاقيّات الطبيب التي تتجلّى في أعمال طائفة من الأعلام المتميّزين؛ لعلّنا نجدُ فيها ما يضيء لنا الطريقَ.

---

(١) نذكر من هذه المصنفات على سبيل المثال:

- كتاب معرفة محنة الكحّالين، ليحيى بن ماسويه (ت ٨٧٥هـ).
- كتاب امتحان الأطباء، وكتاب نوادر الفلاسفة والحكماء وآداب المعلمين القدماء، لحنين بن إسحق (ت ٨٧٧م).
- كتاب فردوس الحكمة، لعليّ بن ربن الطبري (ازدهر في منتصف القرن التاسع الميلادي).
- كتاب محنة الطبيب وكيف ينبغي أن يكون، وكتاب أخلاق الطبيب، لأبي بكر محمد بن زكريا الرازي (ت٩٢٤م).
- كتاب أدب الطبيب، لإسحق بن عليّ الرُّهاوي (من أطبّاء القرن العاشر الميلادي؟).
- الكتاب الملكي، أو: كامل الصناعة الطبيّة، لعليّ بن العبّاس المجوسي (ت٩٩٤م).
- كتاب التصريف لمن عجز عن التأليف، لأبي القاسم الزهراوي (ت١٠١٣م).
- كتاب في شرف الطب، و كتاب النافع في كيفية تعلم صناعة الطب، لعليّ بن رضوان المصري (ت١٠٦٧م).
- كتاب دعوة الأطبّاء على مذهب كليلة ودمنة، لابن بطلان المختار بن الحسن (ت١٠٦٣م).
- كتاب التشويق الطبي، لصاعد بن الحسن (من أطبّاء القرن الحادي عشر الميلادي)
- المقالة الصلاحيّة في إحياء الصناعة الطبيّة، لهبة الله بن يوسف بن زين بن الحسن (من أطباء القرن الحادي عشر الميلادي).
- الرسالة الأفضلية في تدبير الصحّة، لموسى بن ميمون (ت١٢٠٤م).
- رسالة في بيان الحاجة إلى الطب وآداب الأطبّاء ووصاياهم، لمحمود بن مسعود الشيرازي (ت١٣١١م).

أبو بكر الرازي (ت ٩٢٤هـ):

تمثل المسيرة العلمية والعملية لأبي بكر الرازي التجسيد الحي لما ينبغي أن يكون عليه الطبيبُ الفاضل في عمله وخلقه، وفي رعايته لمرضاه وحسن معاملتهم، وفي تقديره لذاته ولشرف مهنته النبيلة، وهو ما يحرصُ أشدّ الحرص على الإشادة به. ويكفي أن نراجع في ذلك ما أثبته في كتابه "المرشد" أو "الفصول"، وفي "محنة الطبيب"، وفي كتاب "المنصوري"، وفي غير ذلك من رسائله.

وتتجلى نزعتُه الإيمانية الراسخة ـ وهو العالم الفذ الذي تعرّض لسوء التقدير إلى حدّ وصمه بالإلحاد !ـ في نصيحته للطبيب "أن يتوكّلَ في علاجه على الله تعالى ويتوقع منه البرء، ولا يحسب قوته وعملَه، ويعتمد في كل أموره عليه. . . واعلم أنَّ التواضع زينةٌ وجمالٌ . . . ويتواضع بحُسْنِ اللفظ ولينه وترك الفظاظة والغلظة على الناس"[(١)].

وفي رسالته إلى بعض تلامذته يبيّن الرازي ما يجبُ أن يكونَ عليه الطبيب وما يلزم أن يتصفَ به من صفات، فيقول: "أولُ ما يجب [على الطبيب] صيانة النفس عن الاشتغال باللهو والطرب، والمواظبة على تصفح الكتب. . . وينبغي أن يكون رفيقًا بالناس حافظًا لغيبهم كتومًا لأسرارهم . . . وإذا عالج من النساء أو الجواري أو الغلمان أحدًا فيجب أنْ يحفظَ طرْفَه ولا يجاوز موضع العلة . . . ولا شيء أجدى على العليل من كون الطبيب مائلاً إليه بقلبه محبا له. واعلم أن من الأطباء من يتكبر على الناس لا سيما إذا اختصه ملك أو رئيس . . . وينبغي للطبيب أن يعالج الفقراء كما يعالج الأغنياء. وهكذا يجب علينا أن نقتفي السُّنة التي سنها الحكيم [أي: جالينوس]. ورأيتُ من المتطببين من إذا عالج مريضًا شديد المرض فبرأ على يديه داخله عند ذلك عُجْبٌ وكان كلامه كلام الجبّارين، فإذا كان كذلك فلا كان ولا وُفّق ولا سدد"[(٢)].

(١) انظر: الرازي: المرشد أو الفصول، تحقيق: ألبير زكي إسكندر، القاهرة: مجلة معهد المخطوطات العربية،١٩٦١. المجلد السابع، الجزء الأول، ص١٨٥ـ ١٨٦؛ الرازي: محنة الطبيب، تحقيق وتقديم: ألبير زكي إسكندر، بيروت: مجلة المشرق،١٩٦٠. المجلد ٥٤، ص٤٧١.

(٢) انظر: الرازي: رسالة الرازي إلى بعض تلامذته. مخطوط بدار الكتب المصرية ، برقم ١١٩طب تيمور (ضمن مجموع).

والرازي يوجب على الطبيب دوام التحصيل ومطالعة الكتب والممارسة العملية المستمرة وملازمة المرضى. فالطبيب الفاضل "لا يكاد يخفى أمره، لأنه يُرى دائما نَصبا تَعبا في النظر والبحث تارة، وفي مزاولة العمل أخرى، ولا يهمه شيء غيره ولا يلتذ إلا به ، ولا يقوم شيء من أعراض الدنيا عنده مقام ما قد آثره ومال إليه"[١]. فإلى جانب إتقان النظر والاستدلال وأخذ الحظ الأوفر من الثقافة الطبية، لابد من ضرورة العمل على اكتساب الخبرة الإكلينيكية والمران العملي في مدن كبيرة مزدحمة، بحيث تتاح له فرصة مخالطة الكثير من الأطباء والتعرف على الكثير من الأوبئة التي تنتشر في المناطق السكنية المزدحمة. يقول الرازي في كتاب "المنصوري": "ومن كان يدمن النظر في الكتب فينبغي أن يُنظر في مقدار عقله وفطنته، وهل جَالسَ المتكلمين والمتناظرين، وهل له قوة في البحث والنظر أم لا. فإذا كان قد أطال صحبة هؤلاء القوم واكتسب منهم حظا من القوة على البحث والنظر، فينبغي أن يُنظر هل هو ممن يفهم ما يَقرأ أو بالضد. وإن كان ممن يقرأ الكتب ويفهمها، فينبغي أن يُنظر هل شاهد المرضى وقلبهم، وهل كان ذلك منه في المواضع المشهورة بكثرة الأطباء والمرضى أم لا؟ فمن اجتمعت له هاتان الخلتان فهو فاضل"[٢].

يؤكدُ الرازي إذن على قيمة التعليم المستمر وأهمية تواصل الخبرات، وذلك أنّ "مَنْ تعاطى هذه الصناعة وكان أُمّيًا أو عاميًا لا يفهم الكلام ولا يجالس أهله فلا ينبغي أن يُوثق بمعرفته، بل لا ينبغي أَنْ يُظنَّ أنَّ عنده خيرًا؛ لأن هذه صناعة لا يمكن للإنسان الواحد - إذا لم يحتذ فيها على مثال مَنْ تقدّمه - أَنْ يَلحقَ فيها كثير شيء، ولو أفنى جميعَ عمرِه فيها؛ لأن مقدارَها أطولُ من مقدارِ عمر الإنسان بكثير، وليست هذه الصناعة فقط، بل جُلّ الصناعات كذلك، وإنما أدرك مَنْ أدرك من هذه الصناعة إلى هذه الغاية في ألوف السنين ألوف مِن الرجال، فإذا اقتدى المقتدي أثرهم صار إدراكُهم كلُّهم له في زمان

---

(١) انظر: محنة الطبيب، ص ٥١١.

(٢) انظر: الرازي: كتاب المنصوري، تحقيق وتعليق: حازم البكري الصديقي. الكويت: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٧٨. ص١٢١.

قصير، وصار كمَنْ عَمَّرَ تلك السنين وعُني بتلك الغايات، وإنْ هو لم ينظر في ذكورهم فكم عساه يمكن أن يشاهد في عمره؟ وكم مقدار ما تبلغ تجربته واستخراجه ولو كان أذكى الناس وأشدهم عناية بهذا الباب. على أنّ مَنْ لم ينظر في الكتب ولم يفهم صورة العلل في نفسه قبل مشاهدتها فهو إن شاهدها مرّات كثيرة أغفلها ومرَّ بها صفحًا ولم يعرفها البتّه".

وعن المحاذير التي يُنبّه الرازي إليها الأطباء يقول: "إنّ أول ما يتحلى به الطبيب هو صيانة النفس عن اللهو والطرب وعدم معاقرة الشراب، فربما احتيج إليه فصودف وهو سكران فيصغر في أعينهم ويتردى في الأخطاء. وعلى الطبيب ألا يذكر شيئًا من السموم القاتلة بين يديَ الأمير ويقول: إني أعرفها أو أقف على شيء منها أو على ضررها، فهذا كله بمعزل عن الطب، ولو سأل المخدوم عنها فلا يشرع هو في ذكرها". ويكشف عن عنايته الرفيقة بالمرضى قوله: "إنه ينبغي للطبيب أن يوهم المريض أبدًا الصحة ويرجّيه بها- وإنْ كان غير واثق بذلك - فمزاج الجسم تابع لأخلاق النفس"[١].

ويزداد تقديرُنا للرازي إذا أخذنا في الاعتبار وقائع حياته كطبيب عاش في الرّي وفي بغداد يعالج مختلف طوائف المرضى من البسطاء أو من الأشراف دون أن يُقيمَ أدنى اعتبارٍ لمكانتهم أو يسارهم أو عقيدتهم، ودون أن يتدنّى بمهنته النبيلة فيستبدلَ الذي هو أدنى بالذي هو خير. ويكشف التحليل العميق للحالات الإكلينيكية التي ذكرها في كتاب "الحاوي" عن خُلقٍ رفيع ونفسٍ نبيلة وحسٍ إنساني، كما يكشف عن صلابة لا يعتورها الخور لتأكيد مكانة الطبيب المسلم - متى توافرت له المهارة الفائقة مع العلم الصحيح - في وقتٍ ساد فيه سوءُ الظنّ وعدم التقدير للطبيب غير النصراني أو الذي لا ينتسب إلى جنديسابور!. وليس أحد غير الرازي هو الذي كسر هذا الجليد وعَبَّد الطريقَ أمام المسلمين ليتبوءوا المكانة الرفيعة في تاريخ الطب[٢].

---

(١) انظر: ابن أبي أصيبعة: عيون الأنباء في طبقات الأطباء، تحقيق: نزار رضا. بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٦٥. ص٤٢٠.

(٢) يراجع في ذلك:

Max Meyerhof , Thirty -Three clinical observations by Rhazes, Isis, V.23,1935.

إسحاق بن على الرُّهَاوي (من أطباء بداية القرن العاشر الميلادي؟):

نحن مع أول وثيقة هامّة مكتملة تبحث في "الأخلاق الطبية" عند المسلمين، وهى التي ظهرت بعنوان "كتاب أدب الطبيب" - في مقدمة وعشرين بابًا - حوت أمّهات المسائل المتعلقة بواجبات الطبيب والمشكلات التي تثيرُها ممارسة هذه المهنة النبيلة.

ولبيان القاعدة الإيمانية الراسخة التي يجب أن ترتكز عليها مهنة الطب ابتداءً، يذكر الرُّهاوي - في **الباب الأول** من كتابه هذا[1] - أوّلَ ما يذكر "الأمانة والاعتقاد الذي ينبغي أن يكون الطبيب عليه، والآداب التي يصلح بها نفسه وأخلاقه، فيبيّن أنّ "أول ما يلزم الطبيب اعتقاده صحة الأمانة؛ وأول الأمانة اعتقادُه أن لكلِ مُكوَّن مخلوق خالقًا مكوّنًا واحدًا قادرًا حكيمًا فاعلاً لجميع المفعولات بقصد، مُحْيِيًا مُميتًا، مُمْرضًا مُشفيًا، أنعمَ على الخلائق منذ ابتدأ خلقهم بتعريفهم ما ينفعهم ليستعملوه؛ إذ خَلَقهم مضطرين وكَشَف لهم عمّا يضرّهم ليحذروه إذ كانوا بذلك جاهلين. فهذه أول أمانة واعتقاد ينبغي للطبيب أن يتمسّكَ بها ويعتقدها اعتقادًا صحيحًا.

والأمانة الثانية أن يعتقدَ لله - جل ذكره - المحبّةَ الصحيحة وينصرفَ إليه بجميع عقله ونفسه واختياره؛ فإنَّ منزلةَ المُحبّ اختيارًا أشرفُ من منزلةِ الطائع له خوفًا واضطرارًا.

والأمانة الثالثة أَنْ يعتقدَ أنَّ لله رسلاً إلى خلقه هم أنبياؤه، أَرْسَلَهم إلى خلقه بما يصلحهم؛ إذ العقل غيرُ كافٍ في كلِ ما يصلحهم دون رسله... كما اختار من الخَلْق لرسالته الصفوةَ ممّن يشاء. فهذه أصولُ الأمانات التي يجب على الطبيب أن يستسرَّ بينه وبين خالقه ويعتقدها اعتقادًا صحيحًا"[2].

إنَّ الصلةَ الوثيقة التي يراها الرُّهاوي منعقدةً بين صحة الإيمان وكمال مهنة الطب دفعته إلى التحذير من الطبيب الذي لا إيمان له. فيقول: "فليس ينبغي لك أَنْ تحفلَ بمَنْ عَدل عن هذه الأمانات ظنًّا منه

---

(١) رجعنا إلى النشرة التي حققها مرزن سعيد لكتاب "أدب الطبيب"، ونشرها مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ١٩٩٢.

(٢) انظر: إسحاق بن علي الرهاوي: أدب الطبيب، ص٤١.

ببطلانها، فأزرى على الشرائع وأظهر التَّدهُّر والزندقة؛ فليس ذلك منه إلا جهلاً يسوقه إلى الهلاك وسوء العاقبة، فإنْ دعتكَ نفسُك إلى أنْ تختبره وينكشف لك جهله ـ فاسأله عما اعتقده لم اعتقده؟ ولِمَ عَدَل عن اعتقاد الكافة وأهل شرعه؟ فإنك من مبدأ جوابه تستدل على حيرته وسوء عقله، ولعله أن يكونَ في ذلك مُقلِّدًا لمَنْ كانَ يصحبه ممن كان يذهب ذلك المذهب ويعتقد ذلك الرأي؛ ميلاً إلى الرُخصة وخلع العذار، وشوقًا إلى بلوغ اللذات، ولم يزل هواه يغلبه ولذاته تغرُّه حتى انطمست عين عقله، وعميت عن النظر الصحيح فيما يصلحه ويرشده إلى المذهب الحق والرأي الصحيح، ودائما ذلك دأبه. . . لذلك يكونُ الضررُ أعظم كثيرًا ممن اعتقد هذه الآراء، والآفات على الناس أشد، والبلاء أكثر من الأحداث والجُهّال التابعين لهم، لميل الأحداث إلى اللذات وسرورهم بالرخصة وقلة التكلفة، فهُمْ بذلك يبيحون المحرّمات ويستحلون المحظورات"[١] . وعلى ذلك ينتهي الرُّهاوي إلى أنَّ "الأمانة مع العلم يدفعان الهوى ويهديان إلى الحق، فمن بان علمُه واتضحت امانته فقد وجب انْ يوجد الحقّ عنده ، ووجب اتباع امره ونهيه واتخاذه إمامًا إلى الحق والهدى والمصالح"[٢] . وإنه إذا كان ينبغي للطبيب أن تكونَ فيه رحمة فإن ذلك "لا يتم إلا بتُقى وخوف الله جَلَّ وعزّ"[٣] .

وينبّه الرُّهاوي المشتغل بالطب إلى خطر قرناء السوء من الزملاء والتلاميذ والمعاونين، كما يحذّر من الوقوع تحت سلطان المال وعبوديته؛ الأمر الذي يتنافى مع مقاصد الطبيب النبيلة، وذلك في قوله: "وأنت أيها الطبيب يجبُ أَنْ تبعد عنك الأشرار من الأصحاب والتلاميذ؛ فإنَّ جميع ما يأتي من صحبك وخَدَمك منسوب إليك من قول وفعل، واعلم أنَّ الفقرَ مع الحلال أصلح من الغنى مع الحرام. والذكر الحسن مع بقائه خيرٌ من نفيس المال مع فنائه، وأيضًا فإنَّ المالَ قد يوجد عند السفهاء والجهال، والحكمة لا توجد إلا عند أهل الفضل والكمال"[٤] .

---

(١) انظر: إسحاق بن علي الرهاوي: أدب الطبيب ، ص٤١ – ٤٢ .

(٢) انظر: السابق، ص١٩٥ .

(٣) انظر: السابق، ص ١٦١ .

(٤) انظر: السابق، ص٥٨ .

ثم يعالج الرُّهاوي في **الباب الثاني** التدابيرَ الصحيّة للأبدان، وبها يُصلح الطبيب جسمَه وأعضاءَه، وللأنفس وبها يتحقق التوازن النفسي المنشود. ثم يُبيّن في **الباب الثالث** ما ينبغي على الطبيب أنْ يتوقّاه ويحذره من خصال السوء، وما ينبغي أن يتحلى به من الفضائل العالية "فأوّلُ ما ينبغي للطبيب ألا يكونَ حقودًا ولا حسودًا، ولا عجولاً ولا ملولاً، ولا صَلفًا ولا شَرِهًا، بل يكون للذنب مصافحًا، وللناس مسامحًا ثابتًا متوقّفًا، وللأمر عارفًا ليّنًا متواضعًا، وإلى الخيرات مسارعًا قنوعًا شكورًا، وبِحُسْنِ الثناء مسرورًا، وعن المآثم عفيفًا، وفي باطنه وظاهره نظيفًا.

وإذا كان الطبيبُ آخذًا لنفسه بهذه الأخلاق المحمودة فإنّه لا يرى أنْ يقابلَ جاهلاً لئلا يكونا في الجهل بالسويّة، ولا يرغب في الحرام من الأموال لئلا يكون محتالاً، فكم ممّن قد أرغبهم الأشرارُ من الرجال والنساء ببذل الأموال والمواعيد وأنواع الخدم، فلشرّههم وجهلهم أعطوا أدويةً قتّالةً، ومذرحات أسقطت الأجنّةَ... وأشباه ذلك من الأمور المهلكة. جميع ذلك جهلاً بالعواقب، وكفرًا بالمُنعم، فلو سعدوا بصحّة الفكر وجودة التمييز لعلموا أن الخالق - تبارك - عادلٌ لا جورَ عنده، وأنه يكافيء المرءَ بحسب دينه، فمَنْ قتَلَ قُتِلَ، ومَنْ أفقرَ أُفقِر، ومَنْ سَلَبَ سُلِب، ومَنْ أَمْرَضَ أُمْرِضَ، ومَنْ خَدَعَ خُدِع. ولو علموا أيضًا أنّ الإمهال من الباري تعالى للمذنب تدريجٌ وحجّةٌ عليه - لسارعوا إلى الإقلاع عن الذنوب وزهدوا من الدنيا منْ كل محبوب، وكان الخيرُ الحق هو عندهم المطلوب"[١].

وينبّه الرُّهاوي إلى ضرورة الخبرة الفائقة في تشخيص الأمراض، وجودة تمييز العلامات والأعراض المتشابهة؛ إذ "لا ينبغي للطبيب أن يعالجَ مريضًا لم يتحقق عنده مرضه؛ لئلا يوقعه في مرض آخر يكون أعظم من الأول، فيحتاج أن يُعَالَجَ من العلاج"[٢]، "ولا ينبغي للطبيب أن يُسقي دواءً مُسهّلاً إلا بعد

(١) انظر: أدب الطبيب، ص ١٦٤-١٦٥.

(٢) انظر: السابق، ص ١٦٦.

حذر وتوقّ، فإن وجب عنده إعطاؤه فيجب أن يستجيده ويقوم على إصلاحه ويختار له الزمان والوقت"[١] إذ إنّ المحافظة على القوة واستعادة الصحة هي مقصد الطبيب من العلاج.

ويؤكد الرُّهاوي على أنه "لا ينفع الطبيب مدح الأشرار وأهل الخداع له، فلذلك لا ينبغي أن يُسرَّ بذلك؛ لأنهم مخادعوه بحمدهم، ومحتالون لاستعباده . . . ولا ينبغي للطبيب أن يحَفل بذمّ ذام له على صواب أتاه، ولا ينته عن الصواب ولو ناله مكروه، ولا يلتفت إلى قول يسمعه من المريض ولا يرضيه؛ فإن كثيرًا من الأمراض يُفسّد التخيل والتمييز، بل ينبغي له أن يعمل ما يجب"[٢].

وفي **الباب الرابع** - الممتع - من أبواب الكتاب ذكرٌ لما يجب على الطبيب أن يوصي به خدم المريض، وفيه يتحدّث عن التمريض وشروطه وأهدافه وقيمته البالغة في نجاح عمل الطبيب، والتحذير من أنّ التهاونَ في هذا الشأن يفسد العمل كله"[٣].

ثم يُفصّل بعد ذلك "آداب عُوّاد المريض"، فيحدّدُ ضوابط الزيارة وبخاصة زيارة المرضى من ذوي الحالات الحرجة[٤].

وتتوالى بعد ذلك فصول الكتاب الممتعة، والتي يعرض فيها الرُّهاوي ـ ضمن ما يعرض - لأسباب تدهور صناعة الطب، ولانعدام القدوة المؤثرة في توجيه عمل الأطباء، ولا يفوته أن يعرضَ لخطر الثقافة الدينية المتخلّفة والتي غالبًا ما تكون قرينة للخور الأخلاقي، وذلك في مثل قوله: "والسبب الأعظم الذي سَهّل في هذا الوقت على كلّ أحد الدخول في صناعة الطب والجسارة عليها هو الرأي الذائع المشهور: إنّ كل ما يفعله الإنسان من الأفعال المحمودة والمذمومة فذلك الفعل عن الله تبارك، لاعن الإنسان. فلمّا سمع الأشرارُ وأصحابُ الحيل أنّ مَنْ سرق أو قتل أو زنى أو فعل أيّ فعل كان ذلك منسوبًا إلى الله تعالى ـ إذ هو فاعل لذلك ـ وثق الداخلون في صناعة الطب بذلك واطمأنوا، فجَسَر كل أحدٍ على

(١) انظر: أدب الطبيب، ص١٦٦-١٦٧.

(٢) انظر: السابق، ص١٦٧.

(٣) انظر: السابق، ص ١٦٨-١٧٠.

(٤) انظر: السابق، ص ١٧١-١٧٣.

الدخول فيها، والتعرّض لسقي الأدوية، والفَصْد والبَزْل وغير ذلك بغير معرفة لعلمهم بأنَّ الناسَ عند هلاك مَنْ يهلك على أيدي الأطباء يعذرونهم ويردّون ذلك إلى قضاء الباري"[١].

وفي باب "في امتحان الأطباء" يُفصّل الرُّهاوي الأسباب الموجبة لمحنة الطبيب (في أصول الطب وفروعه وفي أساليب العلاج المقررة) على نحوٍ يكشف عن استيعابه لما كتبه السابقون، من يونان ومحدثين، في ذلك، وبما يساعدنا كذلك في الوقوف على مستوى التعليم الطبي في عصره. ومن الأسباب الموجبة لمحنة الطبيب "صعوبة الصناعة وطولها . . . فاستصعب لذلك دركها، وخاصةً على أهل الكسل والتواني وعلى مَنْ غلظت قريحته وقنع منها بالتكسُّب باسمها . . . لذلك يجب أَنْ يفتّشَ عمّن ادّعاها لينظر هل هو من أهلها بالحقيقة؛ لأنه قد أفنى زمنه في درس كتبها وفي صحبة أهلها وفي خدمة المرضى، وعانى من أمرها ما يستحقُّ معه أنْ يوثقَ معه في تدبير الأبدان والنفوس؟ أو هو ممن ينبغي أَنْ يُحذرَ على النفوس منه، وأيضًا فإنَّ من أسباب المحنة للأطباء ما يظهر من نفعها للأطباء خاصةً ولسائر الناس عامّةً، أمّا للأطباء فلينبّه مَن كان ساهيًا وتحثُّ مَنْ كان متشاغلاً بغيرها وتحرِّكُه على اقتنائها"[٢].

بعد ذلك يذكر الرُّهاوي كيف ينبغي أن يُمتحن الأطباء في "كليات" الطب وأقسامه، وبحيث يشمل الامتحانُ علمَه وعملَه وخلقَه[٣].

وفي فصلٍ تالٍ يبيّنُ الرُّهاوي "الوجه الذي به يقدر الملوك على إزالة الفساد الداخل على الأطباء، والمرشد إلى صلاح سائر الناس من جهة الطبيب"، فيقرّرُ محاسبةَ الأطبّاء عندما يثبت تقصيرُهم وإضرارُهم بالمريض، ويكون ذلك بمعرفة لجنةٍ من الأطبّاء المختصين وفق ضوابط محددة. ومن العقوبات المقرّرة في هذا الشأن منعُ الطبيب من مزاولة مهنته. ولا يفوت الرُّهاوي هنا التنبيه إلى وجوب كفالة

---

(١) انظر: أدب الطبيب، ص٢٤٠-٢٤١.

(٢) انظر: السابق، ص٢٤٣.

(٣) انظر: السابق، ص ٢٤٤ — ٢٦٠.

حقوق الطبيب عندما يظهر لأهل البصيرة من العلماء بصناعة الطبيب سلامةُ التشخيص وإجراءات العلاج المتّبعة، وذلك في الحالات التي قد يُتهم فيها الطبيب بأنَّ غلطَه هو الذي تسبّب في الوفاة أو في إلحاق ضرر بالغ بالمريض[١]. ويحرص الرُّهاوي بعد ذلك على التحذير من خدع المحتالين الذين يتسمون باسم الطب، وأنْ يبيّن الفرقَ بين خدعهم والحيل الطبية[٢].

ونستمع في نهاية هذا الكتاب الهام إلى قول الرُّهاوي: "ووجهُ العدل وابتداؤه ينبغي أَنْ يكونَ من الطبيب أولاً؛ وذلك بأن يروّض نفسَه ويأخذها دائما باستعمال الأخلاق المحمودة والأفعال المرضيّة من الرحمة والرأفة والرفق، والعفة والقناعة، والشجاعة والسخاء، والصدق وكتمان السر، وجميع ما جانس ذلك من فضائل النفس وآدابها، مع الاجتهاد في اقتناء صناعته ودرْس كتبها والمعاناة لأعمالها، وبذلها للناس كافة، ولا يفرّق في ذلك بين صديقه وعدوه، ولا بين موافقه ومخالفه"[٣].

أبو القاسم الزهراوي (ت ١٠١٣م):

فى أواخر القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي يجيء أبو القاسم الزهراوي مثالاً رفيعًا للطبيب المسلم الذي يضطلع بمسؤلياته الأخلاقية والعلمية. وكتابه "التصريف لمن عجز عن التأليف" ـ وعلى وجه الخصوص الجزء الثلاثون منه؛ وهو الدرة الجراحية "رسالة في العمل باليد" ـ آيةٌ بيّنةٌ على هذا الالتزام بالواجبات الأخلاقية للطبيب. وجديرٌ بالاهتمام وعيُ الزهراوي بمخاطر المهنة في زمانه، وكثير منها لا يزال مَثارًا للجدل حتى يومنا هذا؛ وذلك من قبيل: مدى مشروعية استجابة الطبيب لرغبة مريضِه الملحّة أحيانًا في أنَ يضعَ نهاية لحياته طلبًا للراحة من عذاب ألم لا يطاق، ومدى السلطة التقديرية للطبيب في التعجيل بالموت أو ما يسمى بـ"القتل الرحيم" بعد استنفاد كلِ أساليب العلاج الممكنة.

---

(١) انظر: أدب الطبيب، ص٢٦٣–٢٦٥.

(٢) انظر: السابق، ص٢٦٦–٢٧٦.

(٣) انظر: السابق، ص٢٨٧.

يبادر الزهراوي فينبّه تلاميذَه إلى ما يجب على الطبيب في هذا الشأن؛ خاصةً وأنَّ هذا الأمر هو أكثر إلحاحًا للجراح دون غيره من الأطباء، فيقول في مقدمة الباب الثاني من المقالة الثلاثين: "ينبغي أَنْ تعلموا يا بَنِيَّ أَنّ هذا الباب [أي: الجراحة] فيه من الغرر فوق ما في الباب الأول من الكيّ، ومن أجل ذلك ينبغي أَنْ يكونَ التحذيرُ فيه أشدّ؛ لأنّ العملَ في هذا الباب كثيرًا ما يقع فيه الاستفراغ من الدم الذي به تقوم الحياة عند فتح عِرق، أو شقّ على ورم، أو بط خُرّاج، أو علاج جراحة، أو إخراج سهم، أو شق على حصاة ونحو ذلك؛ مما يصحب كلها الغرر و الخوف ويقع في أكثرها الموت. وأنا أوصيكم عن الوقوع فيما فيه الشبهة عليكم، فإنه قد يقع إليكم في هذه الصناعة [ضروب] من الناس يضجرون من الأسقام، فمنهم مَنْ قد ضجر بمرضه فهان عليه الموتُ لشدة ما يجد من سقمه وطول بليّته، وبالمرض من التعذر ما يدل على الموت، ومنهم من يبذل لكم ماله ويغنيكم به رجاء الصحة، ومرضُه قتّال. فلا ينبغي لكم أنْ تساعدوا مَنْ أتاكم ممن هذه صفته البتة. وليكن حذرُكم أشدَّ من رغبتكم وحرصكم، ولا تُقْدموا على شيء من ذلك إلا بعد علمٍ ويقينٍ يصحُّ عندكم بما يصير إليه العاقبة المحمودة. واستعملوا في جميع علاج مرضاكم تقدمةَ المعرفة والإنذار بما تؤول إليه السلامة، فإن لكم في ذلك عونًا على اكتساب الثناء والمجد والذكر والحمد. أَلْهَمَكُم اللهُ يا بَنِيّ رشدَه، ولا حرمكم الصواب والتوفيق، إنّ ذلك بيده لا إله إلا هو".

وفي مواجهة القيود والمحاذير الاجتماعية التي كانت تصادف الطبيب في جراحات النساء ـ يدعو الزهراوي إلى ضرورة تشجيع النساء على تعلّم مهنة الطب. وتظهر عند الزهراوي قيمة فضيلة "الحياء" المقترنة بالرفق الذي يجب أَنْ يكونَ عليه الطبيب، كما يظهر حرصُه على ضرورة أن يتكيّف الطبيبُ مع ظروف عصره وبيئته ضمانا لنجاحه. وفي ذلك يقول وهو يصف عمليّة إخراجِ الحصاة للنساء: "إنْ عرض لأحدٍ منهن حصاةٌ فإنه يعسُر علاجها ويمتنع؛ لوجوه كثيرة: أحدُها أنَّ المرأة ربما كانت بِكْرًا، والثانية أنّك لا تجد امرأةً تبيح نفسها للطبيب إنْ كانت عفيفةً أو من ذوات المحارم، والثالثة أنّك لا تجد امرأةً تحسن هذه الصناعة ولا سيّما العمل باليد، والرابعة أنَّ موضعَ الشقِّ على الحصاة من النساء بعيد

عن موضع الحصاة، فيحتاج إلى شقٍّ غائر وفي ذلك خطر، فإنْ دعت الضرورةُ إلى ذلك فينبغي أن تتخذ امرأة طبيبة محسنة، وقليلاً ما توجد، فإن عدمتها فاطلب طبيبًا عفيفا رفيقًا، أو أَنْ تُحضرَ امرأة قابلة محسنةً في أمر النساء أو امرأة تشير في هذه الصناعة بعض الإشارة فتحضرها وتأمرها أنْ تصنعَ جميعَ ما تأمرها به"[1].

وفي بيان الصلة بين العلم - من حيث هو نشاط معرفي له طبيعة تخصه - وبين نسق "القيم" الذي يتشكل في المجتمعات وفق معايير دينية أو نفعية، وفي التفرقة كذلك بين النشاط العلمي في ذاته - الذي هو خارج دائرة التحليل والتحريم - وبين تطبيقه العملي، من أجل السيطرة والتسخير في حل المشكلات لا يصادر الزهراوي على العلم لحساب الدين ولا يخلط بينهما .

علي بن رضوان (ت ١٠٦٧م):

يُولي علي بن رضوان - رئيس الأطباء في ديار مصر في منتصف القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي - "الأخلاق الطبية" أهميّةً ملحوظةً. وقد أورد ابن أبي أصيبعة في كتابه "عيون الأنباء في طبقات الأطباء" مِنْ أقوال ابن رضوان ما يكشف لنا عن التوجّهات الأخلاقية التي تحكم الممارسة الطبية عنده، وذلك من مثل قوله:

"أجتهدُ في حال تصرفي في التواضع والمواراة وغياث الملهوف، وكشف كُرْبة المكروب، وإسعاف المحتاج، وأجعل قصدي من كل ذلك الالتذاذَ بالأفعال والانفعالات الجميلة، وأجعل ثيابي مُزَيَّنةً بشعار الأخيارِ والنظافة وطيب الرائحة، وألزمُ الصمتَ وكفَّ اللسان عن معايب الناس، وأجتهدُ أَنْ لا أتكلمَ إلا بما ينبغي. وأَتوقّى الأَيمان ومثالبَ الآراء فأحذر العُجْبَ وحُبَّ الغلبة، وأطَّرح الهم. . . والاغتمام. وإن دهمني أمرٌ فادح أسلمتُ فيه إلى الله تعالى، وقابلتُه بما يوجبه التعقل من غير جُبن ولا تهوّر. ومَنْ عاملتُه عاملتُه يدًا بيد. . . . وما بقي من يومي بعد فراغي من رياضتي صرفتُه في عبادة الله سبحانه بأنْ أتنزّه بالنظر في ملكوت الله والسماوات والأرض. . . وأتفقّدُ في خلوتي ما سلف في يومي من أفعالي

(١) الزهراوي: المقالة الثلاثون، الفصل الحادي والستون، الباب الثاني.

وانفعالاتي، فما كان خيرًا أو جميلاً أو نافعًا سُررتُ به، وما كان شرًّا أو قبيحًا أو ضارًّا اغتممتُ به ووافقتُ نفسي بأَنْ لا أعودَ إلى مثله. قال: وأما الأشياء التي أتنزّه فيها فلأني فرضتُ نزهتي ذكرَ الله ـ عزّ وجلّ ـ وتمجيده بالنظر في ملكوت السماء والأرض"[1].

وهذا الوعي بما يجب أن تكونَ عليه أخلاق الطبيب موصولٌ بما استقرَّ من تقاليد راسخة حكمت الممارسة الطبية عند القدماء - وعلى وجه الخصوص عند أبقراط وجالينوس. فممّا نقله ابن أبي أصيبعة عن ابن رضوان ما يلي: "ومن كلامه نقلتُه من خطه، قال: الطبيب على رأي بقراط:

الأول: أن يكون تام الخَلْق، صحيحَ الأعضاء، حسنَ الذكاء، جيّدَ الروية، عاقلاً، ذكورًا، خيّرَ الطبع.

الثانية: أن يكون حسنَ المَلْبس، طيّبَ الرائحة، نظيفَ البدن والثوب.

الثالثة: أن يكون كتومًا لأسرار المرضى، لا يبوح بشيء من أمراضهم.

الرابعة: أن تكونَ رغبتُه في إبراء المرضى أكثر من رغبته فيما يلتمسه من الأجرة، ورغبته في علاج الفقراء أكثرُ من رغبته في علاج الأغنياء.

الخامسة: أن يكون حريصا على التعليم، والمبالغة في منافع الناس.

السادسة: أن يكون سليمَ القلب، عفيفَ النظر،صادقَ اللهجة، لا يخطر بباله شيءٌ من أمور النساء والأموال التي شاهدها في منازل الأعلاء، فَضْلاً عن أَنْ يتعرّضَ إلى شيء منها.

السابعة: أن يكون مأمونًا ثقةً على الأرواح والأموال، لا يصف دواءً قتّالا ولا يُعلّمه، ولا دواء يُسْقط الأجنّة، ويعالج عدوّه بنيّة صادقة كما يعالج حبيبه"[2].

وفي بيانه لشرف الطب وللصورة المثلى التي يجب أن يكونَ عليها الطبيبُ ـ يقول ابن رضوان: "وقد بيّن [جالينوس] في مقالة مفردة أنَّ الطبيبَ يجب أنْ يكونَ فيلسوفًا، وقد بيّن العارف أرسطوطاليس أنَّ

---

(١) انظر: ابن أبي أصيبعة: عيون الأنباء في طبقات الأطباء، ص٥٦١ –٢٦٥.

(٢) انظر: عيون الأنباء، ص٥٦٥.

التفلسفَ ولايةٌ لله عز وجل؛ لأن الفلسفة النظرية هي الوقوف على وجوه الحكمة في الأشياء السماوية والأرضية، وعلى الحق في الله وفي أوليائه فيصير في نفس الفيلسوف من عظمة الله وتمجيده ما يبهر العقول، ولا يمكن وصفه بلسان، والفلسفة العملية اكتساب المال الحقيقي بالعمل الصالح وطاعة العقل وحسن معاشرة الأهل".

وخلاصة رأي ابن رضوان هنا هي أنه: "إنْ كان الطبيبُ الفاضل يجبُ أَنْ يكونَ فيلسوفًا فهو ولي من أولياء الله عز وجل؛ وإنما يحصل له هذه السعادة إذا عبد الله وتجده بأفعاله، وعالج المرضى احتسابا وطاعة لله في إظهار ما خلقه من المنافع . . .".

موسى بن ميمون (ت ١٢٠٤م):

في أواخر القرن الثاني عشر الميلادي ومطالع القرن الثالث عشر، يبزغ في سماء مصر نجمُ الحكيم موسى بن عمران بن ميمون القرطبي، أشهر أطبَاءِ وفلاسفة اليهود في الحضارة الإسلامية وأشدّهم تأثيرًا من بعد[١]. تعدُّ مصنفاته الطبية جزءًا متمّمًا للأدب الطبي العربي في القرن الثاني عشر الميلادي. دوّن كل رسائله الطبية باللغة العربية أثناء مقامه في مصر - ما بين عامي ١١٦٧م - ١٢٠٠م - ونُقلت بعد ذلك إلى اللغتين العبرية واللاتينية. وتمثّل مؤلفاتُ ابن ميمون حلقةً من حلقات تاريخ العلم الإسلامي، المتميز في التاريخ بطابعه العالمي، الذي استوعب إبداعات العلماء على اختلاف مللهم ونحلهم، وتنوع بيئاتهم الثقافية وأصولهم العرقية وطوائفهم الاجتماعية، وقد توفرت لهم حرية التفكير والتعبير كما توفرت لهم أسباب الرعاية والتقدير.

وفي المؤلفات الطبية - التي أنجزها ابن ميمون في أوج حياته العلمية - يمكننا أَنْ نتعرّفَ على بعض الجوانب الأخلاقيّة لعمل الطبيب، وأن نبين اتصال خبرتِه بخبرات السابقين من أعلام الطب - يونان

(١) استقرَّ ابن ميمون بمصر بعد هجرته إليها من الأندلس، وأصبح الطبيب الخاص للملك الأفضل نور الدين أبي الحسن على ابن صلاح الدين الأيوبي،كما تولى رئاسة الطائفة اليهودية بمصر .يعرفه الأوربيون باسم "الحبر موسى المصري" Rabbi Moyses Aegyptus. جمع ابن ميمون - شأنه في ذلك شأن كبار أطباء اليونان من أمثال أبقراط وجالينوس، وكبار أطباء المسلمين من أمثال الرازي وابن سينا وابن رشد - بين الفلسفة والطب.

ومسلمين - فمن الثابت أنه قد عرض في "فصول القرطبي" - وهو أكبر رسائله الطبية وأشهرها - لآراء من سبقه، كما ناقش في نهايته ما رآه متناقضاً من آراء جالينوس مناقشة دقيقة لا تخلو من أدب جم، على نحو يذكرنا بالنزعة النقدية الراسخة في العلم العربي والتي عكستها - على سبيل المثال - شكوك الرازي على جالينوس واعتراضات ابن رشد عليه.

وبرغم كثرة الأعباء العملية والعلمية التي اضطلع ابن ميمون بها، فإنه كان يولي جل عنايته لمزاولة مهنة الطب التي كان يعرف لها قدرها وكرامتها؛ فلم يكن يفرق في رعايته بين مسلم ويهودي، ولا بين وجيه وعامي؛ فكما كان طبيب البلاط والكبراء كان طبيب العامة على اختلاف مللهم.

ويظهر ابن ميمون مثالاً للطبيب الذي تستوجب أمانة الدين وأمانة العلم منه أن يبذل غاية الجهد في التحصيل ومطالعة الكتب، فمع وصوله إلى مكانة عالية ذاع معها صيته، لم يعقه استغراقه في معالجة المرضى عن التعلم المستمر. ونجده يذكر في خطابه إلى تلميذه يوسف بن عقنين قوله: "وأُعلمك أنه قد حصلت لي شهرة عظيمة في الطب عند الكبراء ... فكان هذا داعيا لقضاء الأيام في القاهرة لزيارة المرضى، حتى إذا ما انتهى كنت متعبا. وإن أمكنتني الفرصة طالعت في كتب الطب ما أحتاج إليه، وأظنك تعلم صعوبة ذلك عند مَنْ له دين وتحقيق، ويريد أن لا يقول شيئًا إلا وهو يعلم له دليلا، وأين قيل، ووجه القياس في ذلك"[1]. كما نقرأ له أيضا في رسالته التي أرسلها في أخريات أيامه، إلى "شموئيل ابن تبون" قوله: "ومسكني في مصر ومسكن الملك بالقاهرة ... وأقابل الملك في ساعات الصبح، أما إذا كان هناك مريض في قصر الملك من أبنائه أو من نسائه، أو من رجال حاشيته، فإنني أمكث أكثر ساعات اليوم بالقصر، ومجمل القول: إني أبكّر صباح كل يوم إلى القاهرة، أما إذا لم يطرأ طارئ فأعود إلى مصر بعد الظهر وأصل إلى منزلي متعبا وجائعا، وأجد على المقاعد خلقًا كثيرا من المسلمين واليهود منهم الوجيه والعامي، كما أن منهم القاضي والشرطي، ومنهم الصديق والعدو. وبعد أن أترجل عن

---

(١) انظر: إسرائيل ولفنسون: موسى بن ميمون، ص٢٣.

الدابة أغسل يدي، ثم أخرج لمقابلتهم والاستئذان في تناول الطعام الخفيف، ثم أخرج إليهم لأداويهم ولكتابة أوراق الأدوية ، وهكذا لا ينقطع وفود الزائرين قبل دخول الليل بساعتين أو نيف"[١] .

ويتابع ابن ميمون التمييز الحاسم - عند معظم علماء المسلمين - بين نسق المعرفة العلمية، ومنها المعرفة الطبية، وبين نسق المعرفة الدينية. وإذ يورد نظرية أحد أحبار "المشنا" التي يقول فيها: إن الرجل التقي لا يطلب مشورة الطبيب بل يعتمد على الله وحده ولا يتعاطى العقاقير والأدوية فإنه يردّها بقوله: "يجب على الإنسان أن يشكر الله بعد تناول الطعام، كما يجب أن يقدم الثناء لله سبحانه وتعالى على أنه خلق مع الداء الدواء"[٢] .

وعلى هذا نجده في مقالته "بيان الأعراض" - التي دونها حوالي سنة ١٢٠٠م، جوابًا على رسالة الملك العادل سيف الدين الأفضل، والتي يستشيره فيها فيما اختلف فيه الأطباء بشأن حالته الصحية - يراجع تقارير الأطباء تلك، فيميل أحيانا إلى قول فئة وأحيانا يميل إلى فئة أخرى، وأحيانا أخرى يخرج على جميع ما ورد من الأراء دون أن يتعرض لكرامة أحد، ثم يعرض على الملك نصائحه وإرشاداته الخاصة فيذكر فيها قوله: " . . . ولا ينتقد مولانا على مملوكه الأصغر ما ذكره في مقالته هذه، من استعمال الشراب والأغاني التي يكره الشرع كليهما، إن المملوك لم يأمر بأن يُفعل ذلك وإنما ذكّر بما تقتضيه صناعته، وقد علم المشترعون كما علم الأطباء أن الخمر فيها منافع للناس، ويلزم الطبيب من حيث هو طبيب أن يخبر بالأمر النافع سواء أكان ذلك حراما أم حلالا، والمريض مخيّر أن يفعل أو لا يفعل. وإن سكت الطبيب عن وصف كل ما ينفع حراما أو حلالا فقد غشَّ ولم يبذل النصيحة، وقد عُلم أن الشرع يأمر بما ينفع وينهي عما يضر، والطبيب يخبر بما ينفع الجسم وينبّه على ما يضره في هذه الدار. والفرق بين الأوامر الشرعية والمشورات الطبية أن الشرع يأمر بامتثال ما ينفع في الأجل ويجبر عليه، وينهى عما يضر في الأجل ويعاقب عليه، والطب يشير بما ينفع ويحذر مما يضر، ولا يجبر على هذا ولا

---

(١) انظر: إسرائيل ولفنسون: موسى بن ميمون، ص٢٣ .

(٢) انظر: السابق، ص١٦٠ (الحاشية) .

يعاقب على ذلك؛ بل يعرض الأمر على المريض على جهة المشورة والمريض المخيّر، والعلة في ذلك بيّنة لأن ضرر ما يضر من جهة الطب ونفع ما ينفع لا يحتاج لجبر ولا عقاب، وتلك الأوامر والنواهي الشرعية لا يتبيّنُ في هذه الدار ضررها ولا نفعها، بل ربما يخيّل إلى الجاهل أن كل ما قيل إنه يضر لا يضر، وكل ما قيل إنه ينفع لا ينفع. أما الشريعة فتحث على الخيرات، وتعاقب على الشرور؛ كل ذلك إحسانا إلينا ورفقا لجهلنا، ورحمة لنا لضعف إدراكنا"[١].

وفي رأي ابن ميمون أنَّ عمل الطبيب يجب أن يرتكز على قاعدة راسخة من التهذيب الأخلاقي ومن التربية العقلية والروحية السليمة؛ إذ ليست مهمة الطبيب قاصرة على وصف الأدوية والعقاقير، بل إن مهمته المثلى هي علاج الحالات النفسية كذلك[٢].

وفي مقالته "**في تدبير الصحة**" - التي وضعها للملك الأفضل على بن الملك الناصر صلاح الدين بن أيوب، فعرفت لذلك بـ "المقالة الأفضلية"[٣]، يوضح ابن ميمون أن: "الانفعالات النفسانية تغير البدن تغيرات عظيمة بيّنة ظاهرة للكل مشاهدة؛ ألا يُرى الإنسان القوي البنية الجهير الصوت الناضر الوجه، إذا ورد عليه بغتة خبر يحزنه حزنا عظيما <نراه> قد برق لونه لحينه وذهبت نضارة وجهه وانحنت قامته وانخفض صوته، ولو رام رفع صوته بجهد لما قدر، وتضعف قوته، وربما ارتعد من أجل الضعف، ويصغر نبضه وتغور عيناه ويثقل جفناه عن الحركة، ويبرد سطح جسمه وتسقط شهوته <و> علة هذه الآثار كلها غور الحرارة الغريزية والدم داخل البدن. وبالعكس من هذا، يُرى الشخص الضعيف الجسم الحايل

---

(١) يراجع في ذلك: Janus: Archives Internationales Pour: L' Histoire de La Medicine et La Geographie medicale,Tome.XXXII,P. 53-54.

(٢) عرف القاضي السعيد بن سناء الملك هبة الله، شاعر صلاح الدين الأيوبي وأولاده وشاعر القاضي الفاضل، موسى بن ميمون ومدحه بقصيدة يقول فيها:

طبُّ جالينوس للجسم وحده ... وطبُّ ابن عمران للعقل والجسم
فلو أنه طبَّ الزمان بعلمه ... لأبراه من داء الجهالة بالعلم

(٣) نشر "كرونر" H.Kroner النص العربي مع ترجمة ألمانية، ونشرها ببرلين سنة ١٩١٤. ولقد رجعنا إليها، وما صوبناه من قراءة "كرونر" وضعناه بين قوسين هكذا < >.

اللون اللّين الصوت، إذا اتصل به أمرٌ يسرّه سرورًا عظيمًا ... يقوي جسمه ويرتفع صوته وينير وجهه، ويعظم نبضه ويسخن سطح جسده، ويظهر الفرح والسرور عليه ظهورا لا يستطيع أن يكتمه عليه ... وحالات الخائف المتوقع والمطمئن < المترخي> معلومة، وكذلك حالات <المنهزم> والظافر بيّنة، يكاد <المنهزم> أن لا يبصر سيما لقلة الروح الباصر وتبدده. أما الظافر فإنه يزيد نور بصره زيادة عظيمة، حتى يخيل<إليه> أن النور قد زاد ونمى. وهذا المعنى من البيان في حيّز لا ينبغي التطويل فيه. ولهذا <تؤمر> الأطباء بالعناية بأمر الحركات النفسانية وتفقدها دايما، وأن يعني بتعديلها في حالة الصحة وفي كل مرض، ولا يقدَّم على ذلك تدبير آخر بوجه. ويروم الطبيب أن يكون كل مريض أبدًا، وكل صحيح سارا منبسط النفس، وأن يُرفع عنه الانفعالات النفسانية الموحية لانقباض النفس، لأن بهذا تدوم صحة الصحيح"[١].

وابن ميمون مقرٌّ بصعوبة علاج الأمراض النفسية، ويدرك أن الطبيب قد لا يقدِم شيئًا في شفاء كل مريض "وبخاصة من كان مرضه نفسانيا كأصحاب المراقية والوسواس السوداوي، فإن العناية بالحركات النفسانية من <هؤلاء> أشد"[٢]. وتندرج في ذلك حالات الاكتئاب العنيفة و"كل من يغلب عليه الهمّ والفكرة الطويلة، أو الاستيحاش مما يمكن شأنه أن يستوحش منه، أو قلة انبساط لما كان شأنه أن ينبسط له، فإن <هؤلاء> كلهم لا يقدِم الطبيب الماهر شيئًا على إصلاح حالات أنفسهم برفع تلك الانفعالات"[٣].

وخلاصة رأي ابن ميمون أن "الطبيب من حيث هو طبيب، لا تقتضي صناعته معرفة الحيلة في رفع تلك الانفعالات، وإنما يستفاد هذا المعنى من الفلسفة العملية ومن المواعظ والآداب الشرعية؛ فإن <الفلاسفة> كما وضعوا كتبا في أنواع العلوم كذلك وضعوا كتبا كثيرة في إصلاح الأخلاق وتأديب

---

(١) انظر: ابن ميمون: مقالة في تدبير الصحة، ص٣٠٢.
(٢) انظر: المصدر السابق نفسه.
(٣) انظر: المصدر السابق، ص٤.

النفس <لإكسابها> الفضائل الخلقية حتى لا يصدر عنها إلا أفعال الخيرات، ويُحذِّرون من النقايص الخلقية ويعلمون الطريق في إزالتها من نفس كل من يجد في نفسه منها خُلُق، حتى تذهب تلك الملكة الداعية لأفعال الشر كلها"[١].

ويؤكد ابن ميمون بوضوحٍ أنَّ اتباع الآداب الشرعية من شأنه أن يحقق كمال الصحة النفسية "فالآداب الشرعية والمواعظ والحكم، المأخوذة عن الأنبياء عليهم السلام أو عن أتباعهم، ومعرفة سيرهم الفاضلة تصلح أخلاق النفس حتى يحصل لها الهيئات الفاضلة حتى لا تصدر عنها إلا أفعال الخيرات". وعلى ذلك اقترنت الاضطرابات النفسية عنده بفقدان اليقين وغياب الطمأنينة: "فلا نجد الانفعالات تؤثر أثرة عظيمة جدا إلا عند الأشخاص الذين لا علم لهم بالأخلاق الفلسفية ولا بالآداب والمواعظ الشرعية... فإن هؤلاء لرخاوة أنفسهم يهلعون و<يجزعون>، ونجدهم إذا مسّهم الضر وجاءتهم <آفة> من آفات الدنيا كثر هلعهم وصاحوا وبكوا ولطموا خدودهم وضربوا صدورهم، وربما عظم المصاب عليهم إلى أن يموت الشخص منهم إما بغتة أو بعد مدة بما يستولي عليه من الهم والغم. وكذلك إذا<نال> هؤلا<ء> الأشخاص خيرا من خيرات الدنيا عظم فرحهم بذلك، ويظن الشخص منهم لقلة أدب نفسه أنه قد نال خيرا عظيما جدا ويزداد عجبه وعطنه <و>تعظيم ما نال ويفتجع افتجاعًا عظيمًا ويعظم ضحكهم و<رعونتهم> حتى أن بعضهم يموت من شدة الفرح... وعلة هذا كله رخاوة النفس وجهلها بحقائق الأمور"[٢].

ويتابع ابن ميمون بيان قيمة الاعتدال دون إفراط أو تفريط في مواجهة أمور الحياة، وبيان فضيلة الشجاعة التي تتمثل في ضبط انفعالات النفس، فيقول: "أما الأقوام <المرتاضون> بالأخلاق الفلسفية أو بالآداب والمواعظ الشرعية فإنها تكسب أنفسهم شجاعة، وهم الشجعان بالحقيقة حتى لا تتأثر نفوسهم ولا تنفعل إلا بأيسر ما يمكن. وكلما كان الشخص أكثر رياضة <كلما كان> أقل <انفعالا> في

---

(١) انظر: مقالة في تدبير الصحة، ص٤-٥.

(٢) انظر: السابق، ص ٥.

الحالين جميعا: أعني في حال النعمة وفي حال النقمة، حتى إنه إذا نال خيرا عظيما من خيرات الدنيا وهي التي تسميها الفلاسفة الخيرات المظنونة، لا يفتجع لذلك ولا يعظم عنده تلك. وكذلك إذا ناله شر عظيم من شرور الدنيا وهي التي تسميها الفلاسفة الشرور المظنونة، لا يهلع ولا يجزع ويصبر صبرا جميلا؛ وإنما يحصل للإنسان هذه <الهيئة> في نفسه باعتبار حقائق الأمور ومعرفة طبيعة الوجود، لأن أعظم خيرات الدنيا لو <دامت> مع الإنسان عمره كله هي أمرٌ حقيرٌ جدا وهي شيء منقطع < عن الإنسان الذي يموت> . وكذلك أعظم شرور الدنيا إذا اُعتبرت بالموت الذي لا بد منه <كان> ذلك الشر دون الموت بلا شك، فلذلك يقل التأثير لذلك الشر إذ هو دون الشيء الذي لابد منه. وبالحقيق سمَّت الفلاسفة خيرات الدنيا وشرورها مظنونة . . . لأنه كم خير من خيراتها يُظن أنه خير، وهو شر بالحقيقة، وكم شر من شرورها يظن أنه شر، وهو خير بالحقيقة. و<كم> مال مديد حصل للإنسان وكم مُلك <عظيم> ناله، فكان سببا في فساد بدنه وتسوية نفسه بالنقايص الخلقية وتقصير عمره، وإبعاده عن الله تعالى والحيلولة بينه وبين باريه و<مآله> بذلك للشقاوة الأبدية. وكم مال سُلِبَه الإنسان أو مُلك انتُزع منه، فكان ذلك سببا لصلاح بدنه وتجميل نفسه بالفضايل الخلقية وتطويل عمره، وتقريبه من باريه بإقباله على عبادته ومآله بذلك السعادة الأبدية"[1] . ونصيحة الحكيم ابن ميمون في هذا الخصوص هي : وجوب "تدريب النفس على قلة الانفعال بالنظر في الكتب الخلقية والآداب الشرعية، والمواعظ والحكم التي صدرت عن العقلاء حتى تقوى النفس وترى الحق حقا والباطل باطلا ، فتقل الانفعالات وتذهب الهموم وتبعد عن النفس الوحشة والانقباض، وتبسط طيبة عند أي حالة يكون الإنسان عليها . وهذا اعتبار نافع جدا، تقلّ معه الأفكار الرديئة والهموم والغموم، وربما تلاشى إذا جعل الإنسان هذا الاعتبار نصب عينيه؛ وذلك لأن كل ما يفكر الإنسان فيه لا يخلو من أحد أمرين: إما أن يكون في أمر قد انقضى من تلف مال كان عنده أو موت مَنْ كان يعز، وإما أن يكون في أمور يتوقعها ويخاف حلولها، كتوقع نكبة من النكبات. ومعلوم بالنظر العقلي أن التفكير فيما انقضى وتمّ لا يفيد

(١) انظر: مقالة في تدبير الصحة، ص٧ .

بوجه، وأن الحزن على أمور قد فاتت من فعل ناقص التصور. وأما إعمال الفكر فيما يُتوقع أن يحل في المستقبل فينبغي تركه أيضا؛ وذلك لأن كل ما يتوقعه الإنسان من قبيل الممكن قد يقع وقد لا يقع، فكما يكتئب وينغم كذلك ينبغي أن تنبسط نفسه بالترجي والأمل، لعل ما يحصل يكون ضد ما يتوقعه"[1].

وهكذا يظهر ابن ميمون لنا طبيبًا للنفس كما أنه طبيبٌ للبدن.

*** *** ***

(١) انظر: مقالة في تدبير الصحة، ص٩ .١٠.